



## الْحُلُولُ الشَّرْعِيَّةُ لِبَيْعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْدينِ دراسةً فقهيةً مقارنةً

د. رفعت خلف حسين

قسم الفقه وأصوله / كلية الإمام الاعظم الجامعة - سامراء .

### الخلاصة:

يتناول هذا البحث حكم بيع حلي الذهب والفضة بالدين، ومن المعلوم أن جمهور الفقهاء والمجامع الفقهية المعاصرة قد اتفقوا على حرمة بيع حلي الذهب والفضة بالدين؛ لذلك أردت أن أبحث عن الحلول الشرعية، والمخارج الفقهية من الوقوع في الربا المحرم عند التعامل ببيع حلي الذهب والفضة بالدين، فظهر من خلال هذه البحث أن هناك مخرجين مشروعين للتخلص من الوقوع في دائرة الربا وهما :

**المخرج الأول:** وصورته: أن يتعاقد شخصان على شراء الحلي نقداً، ولكن المشتري يستقرض ثمن الحلي من البائع فيستقرض جميع الثمن أو بعضه، ثم يقبض المشتري المال، وبعد ذلك يدفعه للبائع ثمناً للحلي، وبهذه الصورة يكون المشتري قد دفع ثمن الحلي نقداً.

**المخرج الثاني:** وصورته: هو أن يتعامل شخص مع صائغ، فيأخذ منه حلي الذهب والفضة قرضاً، ثم يقوم المستقرض بردها له أقساطاً من غير جنسها بل من جنس الأثمان الأخرى كالدينار العراقي، أو الدولار الأمريكي، أو غيرهما من العملات الأخرى.

---

الكلمات المفتاحية: حلول، شرعية، بيع حلي، ذهب، دين .

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فالذهب والفضة معدنان نفيسان عزيزان، كانت لهما الصدارة النقدية، إذ كانا النقد المتداول بين الناس، وكنزهم المدخر، وذلك لما حباهما الله تعالى به من خصائص ومميزات أهلتها لتلك المنزلة. وقد ترتب على الذهب والفضة بجميع أشكالهما - سواء كانا نقداً أو سبيكة أو حلياً - في الشريعة الإسلامية أحكام خاصة، منها حرمة بيعهما بجنسهما أو بخلاف جنسهما نسيئة وهو قول جمهور أهل العلم، ولكن بعض الناس يجهل هذه الأحكام، أو يتجاهلها، أو يتمسك بفتاوى شاذة فيقع في دائرة الربا الصريح؛ وذلك بشراء حلي الذهب أو الفضة بالدين، فأردت أن أبحث عن الحلول الشرعية، والمخارج الفقهية من الوقوع في الربا المحرم عند التعامل ببيع حلي الذهب والفضة بالدين، فكانت هذه الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا البحث الموسوم : ( الحلول الشرعية لبيع حلي الذهب والفضة بالدين ) .

وكان منهجي في هذا البحث على النحو الآتي :-

١. نكرت متعلقات الموضوع التي لها ارتباط وثيق بمسألة الأصل .
  ٢. اعتمدت فيما أتناوله من مسائل على توثيق ما أثبتته من أقوال أو معلومات بردها إلى مصادرها، أو مراجعها الأصلية .
  ٣. أبين وجه كل قول، ودليله، والمناقشة الواردة عليه، وأرجح ما يدل الدليل على رجحانه
  ٤. أبين مواضع الآيات القرآنية، التي يرد ذكرها في البحث، فأذكر اسم السورة، ورقم الآية .
  ٥. أعزو الأحاديث إلى مصادرها، وأخرجها، وأذكر درجة الحديث.
  ٦. أذكر اسم الكتاب فقط، أما بطاقة الكتاب الكاملة فأكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع.
- وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقسم بعد هذه المقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة:

### المبحث الأول: مصطلحات وتعريف وأحكام.

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : بيان معنى البيع ومشروعيته.

المطلب الثاني : بيان معنى الدين ومشروعيته.

المطلب الثالث : حكم بيع الذهب والفضة بالدين.

### المبحث الثاني: المخرج الأول من بيع حلي الذهب والفضة بالدين.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول : حكم اشتراط القرض في عقد البيع .

المطلب الثاني: حكم بيع حلي الذهب والفضة بشرط الاقتراض.

### المبحث الثالث :المخرج الثاني من بيع حلي الذهب والفضة بالدين.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: شرط القرض الحسن.

المطلب الثاني : اقتراض حلي الذهب والفضة ورده بغير جنسه.

أمَّا الخاتمة : فقد أوردت فيها خلاصة ما كتبت، من مسائل، وأهم ما توصلت إليه من نتائج . وأخيرا أسأل الله التوفيق في الدنيا والآخرة، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، موجبا للفوز بجنات النعيم ، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## المبحث الأول

### مصطلحات وتعريف وأحكام

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : بيان معنى البيع وحكمه ومشروعيته.

المطلب الثاني : بيان معنى الدين وحكمه ومشروعيته.

المطلب الثالث : حكم بيع الذهب والفضة بالدين.

### المطلب الأول

#### بيان معنى البيع ومشروعيته

يشتمل هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول : بيان معنى البيع لغة واصطلاحاً :

البيع لغةً : مصدرٌ باعَ، وهو مبادلةُ مالٍ بمالٍ، أو بعبارةٍ أخرى مقابلةُ شيءٍ بشيءٍ، أو دفعُ عوضٍ وأخذُ ما عوضَ عنه<sup>(١)</sup> .

والبَّيعُ من الفاظ الأضداد مثل الشراء، ف(باعَ وشَرى) بمعنى واحد، وابتاعَ وأشترى كذلك بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: باعوه<sup>(٣)</sup>، وقال سبحانه: ﴿ فَلْيَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي يبيعون حياتهم الدنيا بثواب الآخرة ، ويشمل كل تبادل تجاري يكون بلفظ الشراء، وتكون (الباء) داخلة على الذاهب<sup>(٥)</sup>. فكل منهما تُستخدم مكان الأخرى، غير أنَّ لغة قريش تُطلق لفظ البيع على ما خرج من الملك، ولفظ الشراء على ما دخل في الملك<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: لسان العرب : ٢٣/٨ ، المغرب : ٥٦ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٠ .

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط : ٢٥٣/٦ .

(٤) سورة النساء: من الآية : ٧٤ .

(٥) ينظر: تفسير الخازن : ٥٥٩/١ .

(٦) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي :: ٣/٥ - ٤ ، والمجموع شرح المهذب : ١٧٣/٩ - ١٧٤ .

**البيع اصطلاحاً:** عرّف الفقهاء البيع بتعريفات متقاربة، وهذه نماذج لهذه التعريفات :

١. عرفه بعض الحنفية بقولهم: ((مبادلة مالٍ بمالٍ))<sup>(١)</sup>.
  ٢. وعرفه بعض المالكية، بأنه: ((عقدٌ معاوضةٌ على غير منافع))<sup>(٢)</sup>.
  ٣. وعرفه بعض الشافعية، بأنه: ((عقدٌ معاوضةٌ مائيّةٌ تفيدُ ملكَ عينٍ أو منفعةً على التأييدِ لا على وجهِ القرية))<sup>(٣)</sup>.
  ٤. وعرفه بعض الحنابلة، بأنه: ((مبادلةُ مالٍ بمالٍ تملكاً وتملكاً))<sup>(٤)</sup>.
- ويلاحظ أنّ الشافعية ومعهم الحنابلة اعتبروا تملك المنافع بيعاً إذا كان بصفة مؤبدة، وهي مُتصوّراً في حالات معينة، منها: بيع حقوق الارتفاق، والعلامة التجارية، وحقّ التأليف<sup>(٥)</sup>، بينما استثنى المالكية المنافع من البيع، وكذلك الأحناف؛ لعدم اعتبار الأخير المنفعة مالاً؛ لذلك فالتعريف المختار للبيع هو: ((عقدٌ معاوضةٌ مائيّةٌ، تفيد ملك عين أو منفعة على التأييد، لا على وجه القرية))<sup>(٦)</sup>، وهذا التعريف أرجح لشموله أقسام المال كلّها .

**الفرع الثاني : مشروعية البيع:** البيع جائز بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول :  
أما الكتاب القرآن الكريم :

١. فقوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>(٧)</sup>.
٢. وقوله تعالى : ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.
٣. وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

**وأما السنة :** فأحاديث منها :-

- ١ - سئل النبي ﷺ: أيُّ الكسب أطيب؟ فقال : ﷺ : ((عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مِّزُورٍ))<sup>(١٠)</sup>.

(١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : ٣/٢.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢/٣ .

(٣) حاشيتنا قلبوبي وعميرة : ١٩١/٢ .

(٤) المغني لابن قدامة : ٣/٤ .

(٥) ينظر : فقه البيع والإستيثاق : ١٦ .

(٦) المصدر نفسه : ١٦ .

(٧) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٥ .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٢ .

(٩) سورة النساء: من الآية : ٢٩ .

(١٠) مسند البزاز: ١٨٣/٩، المستدرک للحاکم : کتاب البيوع : ١٠/٢ ، برقم (٢١٥٩)، ورجاله ثقاة وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص، قال الهيثمي : ((رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط في آخر عمره، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح)) مجمع الزوائد : ٦٠/٤ ، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة: رقم الحديث : (١١٢٢) : ١٧١/١.

- ٢ - ومنها قوله ﷺ حديث : ((إنما البيع عن تراض))<sup>(١)</sup> .  
 ٣ - وقد بعث الرسول ﷺ والناس يتبايعون فأقرهم عليه<sup>(٢)</sup> .  
 أما الإجماع : فقد اجمع المسلمون على جواز البيع<sup>(٣)</sup> .

أما المعقول : فإن الحكمة تقتضي مشروعية البيع؛ وذلك لتعلق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه، ولا سبيل إلى المبادلة إلا بعوض في الغالب، ففي تجويز البيع وصولاً إلى الغرض ودفع للحاجة<sup>(٤)</sup> .

## المطلب الثاني :

### بيان معنى الدين ومشروعيته

يشتمل هذا المطلب على فرعين: الفرع الأول : بيان معنى الدين لغة واصطلاحاً :

معنى الدين لغة : مشتق من الفعل دَانَ، ويطلق الدين على كل شيء غير حاضر، ويقابله العين، والجمع: أدِينٌ ودُيونٌ، والدائن يطلق على آخذ الدين، وكذا على المعطي له<sup>(٥)</sup>، والمدين هو من عليه الدين<sup>(٦)</sup> .

معنى الدين اصطلاحاً : لا يختلف مفهوم الدين في اصطلاح الفقهاء، وإن اختلف لفظه، فهو عندهم : (( لُزُومٌ حَقٌّ فِي الدِّمَّةِ ))<sup>(٧)</sup> :

فهذا التعريف يتناول عند الجمهور ما وجب في الذمة<sup>(٨)</sup>، بأي سبب من الأسباب الموجبة لثبوته، كالعقد، والإتلاف والغصب<sup>(٩)</sup> .

(١) سنن ماجه : باب بيع الخيار : ٧٣٧/٢ ، برقم (٢١٨٥) ؛ السنن الكبرى : باب ما جاء في بيع المضطر وبيع المكره : ٢٩/٦ ، برقم (١١٠٧٥) ؛ صحيح ابن حبان : باب : ذكر العلة التي من أجلها زجر عن هذا البيع : ٣٤١/١١ ، برقم (٤٩٦٧) ، قال البوصيري : (( هذا إسناد صحيح رجاله ثقات )) . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : ١٧/٣ .

(٢) ينظر: فتح القدير : ٢٤٨/٦ .

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص : ٦٤٠/١ - ٦٤١ ؛ ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل : ٢٢٧/٤ ؛ والمجموع شرح المهذب : ١٧٣/٩ ؛ والمغني : ٣/٤ ؛ ومراتب الإجماع: ٨٣ .

(٤) ينظر: المغني : ٣/٤ .

(٥) وهو الأكثر استعمالاً .

(٦) القاموس المحيط: مادة: (دَانَ): ١١٩٨/١، مختار الصحاح: ١١٠، لسان العرب: ١٦٧/١٣، المصباح المنير: ٢٠٥/١ .

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم : ٣٠٥: الجامع لأحكام القرآن: ٣٧٧/٣، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ١٣٢، كشف القناع: ٢٧٠/٣ .

(٨) الذمة: هي أمر شرعي اعتباري مقدر في المحل يقبل الإلزام: غمز عيون البصائر: ١٠٣/٣ .

(٩) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ٣/٧، مغني المحتاج: ٣٣٣/٢، شرح منتهى الإرادات : ٣٦٠/٢ . وخالفهم الحنفية حث ذهبوا إلى عدم اعتبار المنافع أموال فلا تثبت عندهم في الذمة : ينظر: حاشية رد المختار على الدر المختار: ٥٠١/٤، درر الحكام : ١١٦/١ .

**الفرع الثاني: مشروعية الدين :** ثبتت مشروعية الدين: بالكتاب والسنة والإجماع:  
أولا الكتاب:

١. قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** دلت الآية بمنطوقها على مشروعية التعامل بالدين من خلال خطابه سبحانه وتعالى للمؤمنين، وإرشادهم عند تعاملهم بالدين في قوله : ﴿ تَدَايَنْتُمْ ﴾ أي تعاملتم به، وهو إقرار منه - جل وعلا - لهذه المعاملة بنص الكتاب<sup>(٢)</sup>.

٢. وقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية على وجوب الوفاء بالدين قبل الوصية، والميراث، وهذا لا يتصور إلا بعد وقوعه، فكانت الآية نصاً على مشروعية الدين، ووجوب الوفاء به<sup>(٤)</sup>.

**ثانيا السنة :**

١. عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ((اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعَةً))<sup>(٥)</sup>.

**وجه الدلالة :** دل الحديث على جواز الشراء إلى أجل، وهو سبب من أسباب ثبوت الدين في الذمة، مما يدل على مشروعيته<sup>(٦)</sup>.

٢. عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَدَّاهَا اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَنْتَفَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ))<sup>(٧)</sup>.

**وجه الدلالة :** دل الحديث بمنطوقه على جواز الاستدانة بشرط أن تكون مقيدة بنية الأداء<sup>(٨)</sup>.

**ثالثا الإجماع :** فقد أجمعت الأمة على مشروعية الاستدانة وإباحتها<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٢٠٧/٢، تفسير القرآن العظيم المسمى (تفسير ابن كثير): ٣٣٥/١، التفسير الواضح: ١٩٥/١.

(٣) سورة النساء: من الآية: ١١.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ٩٩/٣، مختصر ابن كثير: ٣٦٣/١.

(٥) صحيح البخاري: كِتَابِ الْإِسْتِئْذَانِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ، بَابِ مَنْ اشْتَرَى بِالْأَدِينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ تَمَنُّهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ: ٨٤١/٢، رقم الحديث: (٢٢٥٦)، صحيح مسلم: كِتَابِ الْمُسَاقَاةِ، بَابِ الرَّهْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ: ١٢٢٦/٣، رقم الحديث: (١٦٠٣).

(٦) ينظر: فتح الباري: ٥٣/٥.

(٧) صحيح البخاري: كِتَابِ الْإِسْتِئْذَانِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ، بَابِ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا: ٨٤١/٢، رقم الحديث: (٢٢٥٧).

(٨) ينظر: فتح الباري: ٥٤/٥.

(٩) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ٩٤، المهذب للشيرازي: ٨٢/٢، شرح منتهى الإرادات: ٩٩/٢، المحلى: ٣٤٧/٦، نيل

الأوطار: ٣٤٧/٥.

## المطلب الثالث

## حكم بيع الذهب والفضة بالدين.

لا تخلو أشكال الذهب والفضة عن ثلاث حالات:

١. السبيكة: ويطلق عليه أيضا (التبر): وهي كتلة من الذهب أو الفضة مصبوبة على صورة معلومة كالقضبان ونحوها<sup>(١)</sup>.
  ٢. النقد: ويطلق عليه (مضروب): وهو عملة الدولة من الذهب أو الفضة - في السابق - أو غيرهما من المعادن المضروبة<sup>(٢)</sup>.
  ٣. حلي: وهو ما تترين به المرأة من ذهب أو فضة أو غير ذلك<sup>(٣)</sup>.
- وعليه فإن الفقهاء اختلفوا في حكم بيع الذهب والفضة بناءً على اختلاف أشكاله؛ لذلك فهذا المطلب يشتمل على فرعين:

## الفرع الأول: حكم بيع الذهب والفضة بالدين حال كونه (سبيكة (تبراً) أو نقداً) :

أجمع الفقهاء، على حرمة بيع الذهب والفضة بالدين، ولا بد فيه من قبض البدلين في مجلس العقد قبل أن يفترق المتبايعان، سواء بيع الذهب أو الفضة بجنسهما كبيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، أو بغير جنسهما من الأثمان كبيع الذهب بالفضة، أو الفضة بالذهب<sup>(٤)</sup>.

قال القرطبي - رحمه الله - : ((فلا يجوز بيع ذهب بذهب، ولا بفضة نساء. وهذا مجمع عليه))<sup>(٥)</sup>. والأدلة على ذلك كثيرة منها:

١. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ<sup>(٦)</sup>.
٢. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٩/١ معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٠٣٠/٢.

(٢) ينظر: لسان العرب: ١٠/ ٣٧٥، معجم اللغة العربية المعاصرة: ٣/ ٢٢٦٥.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة: ١/ ٥٥٥.

(٤) ينظر: رد المحتار: ٤٠٧/٢٠، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ١٣٥/٤، الذخيرة: ١٢٠/٥، المجموع شرح المهذب: ٤٠٤/٩،

مغني المحتاج: ٢٤/٢، كشاف القناع: ٢٦٤/٣، المغني لابن قدامة: ١٤١/٤.

(٥) المفهم للقرطبي: ٩٢/١٤.

(٦) صحيح مسلم: كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً: ٣/ ١٢١١، رقم الحديث: (١٥٨٧).

(٧) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة: ٧٦١/٢، رقم الحديث: (٢٠٦٨) صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب

الربا: ٣/ ١٢٠٩، رقم الحديث: (١٥٨٤).

٣. عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ، قَالَ: (( أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرْنَا ذَهَبَكَ، ثُمَّ انْتَبْنَا، إِذَا جَاءَ خَارِئُنَا، نُعْطِكَ وَرِقَّكَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا، وَاللَّهِ، لَنُعْطِيَنَّهَ وَرِقَّهُ أَوْ لَنُرَدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ))<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** دلت هذه النصوص بمجملها على حرمة بيع الذهب والفضة نسيئة، قال ابن حجر - رحمه الله - : ((ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد ورديء وحلي وتبر ... وقد نقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع))<sup>(٢)</sup>

**وقد أجمع الفقهاء على اشتراط قبض العوضين في المجلس** أما إذا عقد المتبايعان البيع على المناجزة، لم يقبض البائع إلا جزءاً من الثمن، صح البيع فيما قبض ثمنه، وبطل فيما لم يقبض، أما إذا اتفقا على تأخير شيء من الثمن من أول العقد بطل البيع في الكل؛ لاشتتماله على الربا<sup>(٣)</sup>.  
أما الأوراق النقدية، فقد نصت المجامع الفقهية: أن العملة الورقية إنما هي نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة ويأخذ جميع أحكامهما<sup>(٤)</sup>

### الفرع الثاني : حكم بيع الذهب والفضة بالدين حال كونه (حلياً):

اختلف الفقهاء في حكم بين حلي الذهب والفضة بالدين على قولين :

**القول الأول:** ذهب عامة أهل العلم من الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> إلى حرمة بيع الذهب والفضة بالدين مطلقاً من غير تقريب بين كون الذهب حلياً أو مضروباً أو سبيكة (تبراً)؛ وذلك لعموم الأدلة، سواء بيع حلي الذهب أو الفضة بجنسهما كبيع حلي الذهب بحلي الذهب، وحلي الفضة بحلي الفضة، أو بغير جنسهما من كبيع حلي الذهب بحلي الفضة، أو حلي الفضة بحلي الذهب، أو بالأوراق النقدية، وذلك كله استناداً إلى الأدلة السابقة من الفرع الأول: من (مسألة بيع

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير: ٢/ ٧٦١، رقم الحديث: (٢٠٦٥)، صحيح مسلم: كتاب المساقاة، الصَّرف وَيَبِيعُ الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ نَقْدًا: ٣/ ١٢٠٩، رقم الحديث: (١٥٨٦).

(٢) فتح الباري: ٤/ ٣٨٠.

(٣) ينظر: مجمع الأنهر: ١١٨/٢، مواهب الجليل: ٤/ ٣٠٦، الشرح الكبير: ٤/ ٧٨، الإنصاف للمرداوي: ٣٥/٥.

(٤) ينظر: قرار المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة فيما بين ٨-١٦ من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٢ هـ حول (العملة الورقية)، مجلة مؤتمر البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة في محرم وصفر سنة ١٣٨٥ هـ.

(٥) ينظر: رد المحتار: ٤٠٧/٢٠، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: ٤/ ١٣٥.

(٦) ينظر: الذخيرة: ١٢٠/٥، المفهم للقرطبي: ٩٢/١٤.

(٧) ينظر: المجموع شرح المهذب: ٤٠٤/٩، مغني المحتاج: ٢٤/٢.

(٨) ينظر: كشاف القناع: ٣/ ٢٦٤، المغني لابن قدامة: ٤/ ١٤١.

الذهب والفضة بالدين)، وقد نقل الإجماع على ذلك - في غير مسألة الحلي - القرطبي<sup>(١)</sup> وابن المنذر<sup>(٢)</sup> والقاضي عياض<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - إلى التفريق بين كون الذهب والفضة حلياً أو غير ذلك، فذهب إلى جواز بيع حلي الذهب والفضة حالاً، ومؤجلاً، وحرمة بيعهما إذا كانا غير حلي، وقيد ابن تيمية - رحمه الله - الجواز بما إذا لم يقصد كون الحلي ثمناً<sup>(٤)</sup>.

**الأدلة والمناقشة والترجيح:**

تناولت في الفرع الأول من هذا المطلب أدلة الجمهور الذين اطلقوا حرمة بيع الذهب والفضة نسيئة، سواء كان الذهب أو الفضة مضروباً أو حلياً أو سبيكة (تبراً)، فلا حاجة لإعادة الأدلة مرة أخرى وسأكتفي بعرض أدلة القول الثاني، ومناقشتها وذكر الري الراجح:

**أدلة القول الثاني:**

استدل أصحاب القول الثاني لأبيهم بأدلة وهي:

١. اتفق الفقهاء على أن النقيدين الذهب والفضة مالان ربويان تجب الزكاة فيهما، فإذا دخلتھم الصنعة وصارا حلياً لم تجب زكاتهما عند الجمهور، وصارا من جنس السلع، لا من جنس الأثمان؛ فيلزم من ذلك خروجهما عن كونهما مالين ربويين، فلا يجري الربا بينهما وبين الأثمان، كما لا يجري بين الأثمان وبين السلع<sup>(٥)</sup>.

**ويجاب عن هذا الاستدلال:** بان زكاة الحلي مسألة خلافية بين الفقهاء حيث ذهب الأحناف إلى وجوب الزكاة فيها، والأدلة عليه من السنة صريحة، فيقلب الاستدلال عليهم، ولا يصح بناء الحكم عليه، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال<sup>(٦)</sup>.

٢. وقالوا أيضاً: ويلزم منه أن الحلي المباح صار بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثمان، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان، كما لا يجري بين سائر الأثمان وسائر السلع، فان الحلي بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان، واعدت للتجارة، فلا محذور يبيعه نسيئة<sup>(٧)</sup>.

**ويجاب عن هذا الاستدلال:** بان ابن القيم - رحمه الله - لم يفرق بين صنعة وأخرى في الحلي، كما فعل شيخه حيث قيد الجواز بما إذا لم يقصد كون الحلي ثمناً، وكثير ما يتخذ الناس الحلي الذهبية والفضية بدل النقود للاكتناز، ومن المشاهد أن الذهب والفضة في أي شكل كانا، نقداً أو

(١) ينظر: المفهم للقرطبي: ٩٢/١٤.

(٢) ينظر: المجموع شرح المذهب: ٦٩/١٠.

(٣) ينظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ١٤٢/٥.

(٤) ينظر: الاختيارات الفقهية: ١١٣، الإنصاف للمرداوي: ١٤/٥، الفروع لابن مفلح: ١١١/٤. كشف القناع: ٢٥٣/٣.

(٥) ينظر: إعلام الموقعين: ١٠٨/٢، جلاء العينين لابن الأوسى: ١٠٤/٢.

(٦) ينظر: المستنصفى للغزالي: ٢٢/٢، الجامع في أصول الربا: ١٥٦ - ١٥٧.

(٧) ينظر: إعلام الموقعين: ١٠٨/٢، جلاء العينين لابن الأوسى: ١٠٤/٢.

سبيكة أو حليا لا يزالان يحتفظان بخصائص نقدية، لا تجدها متوافرة في النقود النحاسية أو الورقية؛ لذلك ذهب كثير من الفقهاء إلى انهما أثمان بالخلقة موغلان في الثمنية<sup>(١)</sup>.

**الترجيح** : من خلال العرض السابق لأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها يترجح القول الأول، وهو قول جمهور الفقهاء القائل: بأن الذهب والفضة - وجميع أشكالهما - أموال ربوية، ولا يصح بيعهما إلا بشرط التقابض والتماثل، وذلك إذا بيعت بجنسها من الأثمان، وبشرط التقابض فقط إذا بيعت بغير جنسها من الأثمان؛ وذلك لقوة أدلة الجمهور، وضعف أدلة الفريق الثاني، ولمخالفتها للنصوص الصريحة.

## المبحث الثاني

### المخرج<sup>(٢)</sup> الأول من بيع حلي الذهب والفضة بالدين

تمهيد

ترجّح في المبحث السابق أن يبيع الذهب والفضة نسيئة محرم شرعا، سواء كان الذهب نقداً أو حلياً أو سبيكة؛ وذلك لكونه ربا النساء، وهذا البحث معقود لبيان المخارج الشرعية لبيع حلي الذهب والفضة بالدين، ولكن الكثير من الناس يتعاملون بهذا العقد الربوي، فأردت أن أذكر المخارج الشرعية خشية وقوع الناس في الربا المحرم.

وسأتناول في هذا المبحث، **المخرج الأول: وصورته**: أن يتعاقد المتبايعان على شراء الحلي نقداً، ولكن المشتري يستقرض ثمن الحلي من البائع، فيستقرض جميع الثمن أو بعضه، ثم يقبض المشتري المال، وبعد ذلك يدفعها للبائع ثمناً للحلي، وبهذه الصورة يكون المشتري قد دفع ثمن الحلي نقداً، ولكن الإشكالية التي تقارن هذا العقد هو اشتماله على بيع بشرط القرض، وهذا محل خلاف كبير بين الفقهاء؛ لذلك سيكون هذا المبحث مشتملاً على مطلبين :

المطلب الأول : حكم اشتراط القرض في عقد البيع .

المطلب الثاني: حكم بيع حلي الذهب والفضة بشرط الاقتراض.

### المطلب الأول

#### حكم اشتراط القرض في عقد البيع

اختلف الفقهاء في مسألة اشتراط القرض في عقد البيع، واجتماعهما في عقد واحد، على قولين:

**القول الأول** : نصّ جمهور الفقهاء على أنه لا يجوز اشتراط البيع في عقد القرض، سواء كان المشتري المقرض أم المقرض، وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٣)</sup>،

(١) ينظر: الكافي لابن عبد البر: ٣٠٢، المجموع شرح المذهب: ٦٩/١٠، المغني لابن قدامة: ١٤١/٤، الجامع في أصول الربا: ١٥٨.

(٢) من الفاظ ذات الصلة لهذا المصطلح : الحيل، الذريعة، التورية. ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٢٩/١٨.

(٣) ينظر: فتح القدير: ٤٤٦/٦، المبسوط: ١٦ /١٣، بدائع الصنائع: ١٦٩/٥.

والمالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني :** يجوز اشتراط البيع في عقد القرض، وذلك بشرط إذا لم يؤد اجتماعهما إلى ربا، أو كان العقد حيلة على الربا وهو قول الدكتور عبد الكريم بن محمد بن احمد<sup>(٤)</sup>.

**الأدلة والمناقشة والترجيح :**

سأذكر أدلة أصحاب القول الأول، مع توجيهها، ومناقشتها، ومن خلالها تظهر أدلة القول الثاني والراي الراجح .

**أدلة القول الأول :** استدل أصحاب القول الأول بعدة أدلة وهي :

١. نهى رسول الله ﷺ عن الجمع بين السلف<sup>(٥)</sup> والبيع في قوله عليه الصلاة والسلام: (لَا يَجِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ)<sup>(٦)</sup>.

**وجه الدلالة :** أن نهى النبي ﷺ عن الجمع بين السلف والبيع إنما كان سدا لذريعة الربا؛ وذلك لأن اقتران احدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه ألفا ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخرى، فيكون قد أعطاه ألفا وسلعة بثمانمائة؛ ليأخذ منه ألفين، وهذا هو معنى الربا<sup>(٧)</sup>.

**ويجاب عليه :** بان النهي الوارد في الحديث ليس محمولا على ظاهره، بل محمول على ما إذا أدى الجمع بين السلف والبيع إلى ربا، ويؤدي الجمع بينهما إلى الربا في حالة ما إذا باعه المقترض السلعة بأقل من ثمن المثل، أو اشترى المقترض من المقرض سلعة بأكثر من ثمن المثل، أما اذا خلا العقد من هذه الحيلة فلا يكون داخلا في النهي المحرم<sup>(٨)</sup>.

٢. واستدلوا أيضا بحديث : ( إِنْ نَبِيٌّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطٍ)<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر: الفواكه الدواني : ٨٨/٢، حاشية الدسوقي: ٧٦/٣، حاشية العدوي: ١٦٣/٢.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير : ٣٥١/٥، روضة الطالبين : ٣٩٨/٣، حاشية عميرة : ٣٢٣/٢.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة : ٣١٤/٣، كشف القناع : ١٩٣/٣.

(٤) ينظر: العمولات المصرفية : ١٢١.

(٥) يطلق السلف: في الاصطلاح الشرعي على السلم، والقرض، والمراد به هنا في الحديث القرض، ينظر: عون المعبود: ٢٩٢/٩.

(٦) مسند الأمام أحمد : ٢٢٨/٦، رقم الحديث : (٦٦٧٠) وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: إسناده صحيح، سنن أبي داود: كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ: ٣٦٣/٥، رقم الحديث: (٣٥٠٤) ، قال الشيخ شَعِيبُ الأرنؤوط : إسناده حسن، سنن الترمذي : كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ: ٥٣٥/٣، رقم الحديث: (١٢٣٤) قال الترمذي : حديث حسن صحيح.

(٧) ينظر: إعلام الموقعين : ١٤١/٣.

(٨) ينظر : العمولات المصرفية : ١١٩.

(٩) المعجم الأوسط: ٣٣٥/٤، بلوغ المرام : قال ابن حجر عن هذا الحديث : غريب : ٣٠٢، وقال عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى : حديث باطل : ٦٣/١٨.

**وجه الدلالة :** إن النبي ﷺ نهى عن الجمع بين البيع - وهو عقد معاوضة مع الشرط - فيدخل في ذلك سائر عقود المعاوضات المالية، فلا يصح الاشتراط فيها، وبناءً عليه فلا يصح القرض إذا اشترط فيه البيع<sup>(١)</sup>.

**ويجاب عليه :** بأن مستند المانعين من بيع وشرط، حديث ضعيف لا تقوم به حجة<sup>(٢)</sup>.

٣. واستدلوا أيضا بحديث: ( أن النبي ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ )<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن المراد ببيعتين في بيعة اشتراط عقد في عقد، فالقرض إذا اشترط في البيع دخل في النهي عن بيعتين في بيعة<sup>(٤)</sup>.

**ويجاب عليه :** بأنه لا يسلم أن المراد ببيعتين في بيعة اشتراط عقد في عقد؛ لأنه جاء في الرواية الأخرى: ( مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا )<sup>(٥)</sup>؛ لذا حمل بعض أهل العلم النهي عن بيعتين في بيعة على مسألة خاصة وهي بيع سلعة بثمن مؤجل على أن يشتريها ممن باعها عليه بأقل حالاً، وهي بيع العينة<sup>(٦)</sup> واشترط القرض في عقد البيع، ليس داخلاً في هذه الصورة .

٤. واستدلوا أيضا بحديث: إن النبي ﷺ قال : ( كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفَعَةً، فَهُوَ رِبَا )<sup>(٧)</sup>.

**وجه الدلالة :** أن اشتراط القرض في عقد البيع من قبيل القرض الذي جرَّ منفعة، وقد جاء الحديث بالنهي عنه<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: البحر الرائق ٩٢/٦، مغني المحتاج: ٣١/٢.

(٢) المعجم الأوسط: ٣٣٥/٤، بلوغ المرام: قال ابن حجر عن هذا الحديث: غريب : ٣٠٢، وقال عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى: حديث باطل : ٦٣/١٨.

(٣) مسند الأمام أحمد: ١٩٠/٦، رقم الحديث: (٦٦٢٨)، قال الشيخ محمد شاكر: إسناده صحيح، سنن الترمذي: كِتَابُ الْبُيُوعِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ٥٣٣/٣، رقم الحديث : (١٢٣١)، قال الترمذي : حَدِيثٌ حَسَنٌ، سنن النسائي: كِتَابُ الْبُيُوعِ ، بَابُ : بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ٧ / ٢٩٥ ، رقم الحديث : (٤٦٣٢).

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢٩/١٣، المجموع شرح المهذب: ٣٨٩/٩، الإئصاف للمرداوي ٣٥٠/٤.

(٥) سنن أبي داود: كِتَابُ الْبُيُوعِ ، بَابُ فِيمَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ٣/ ٢٧٤ ، رقم الحديث : (٣٤٦١) ، المستدرک علی الصحیحین: كِتَابُ الْبُيُوعِ ٥٢/٢، رقم الحديث : (٢٢٩٢) قال عنه الحاكم : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ، و وافقه الذهبي.

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٤٣٢ / ٢٩ ، تهذيب السنن لابن القيم : ٣٤٤/٩.

(٧) مسند الحارث المسمى : (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) : كتاب البيوع، باب: في القرض يجر المنفعة: ٥٠٠/١، رقم الحديث: (٤٣٧) ، تلخيص الحبير: كتاب البيوع، باب القرض: ٤٣/٣، رقم الحديث: (١٢٢٧) قال ابن حجر: وفي إسناده سؤال بن مصعب وهو متروك، وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي متروك. ينظر: ميزان الاعتدال: ٣/٣٤٣، الجامع الصغير: ٢٨٣/٣، ورمز له السيوطي بالضعف.

ولكن هذا النص: ( كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفَعَةً، فَهُوَ رِبَا ) قاعدة صحيحة، تؤيده قواعد الشريعة، وإن كان لم يثبت فيها حديث:

ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ٥/ ٣٧٩٥.

(٨) ينظر : الحاوي الكبير : ٥/ ٣٥١، روضة الطالبين: ٣/٣٩٨، حاشية عميرة : ٢/ ٣٢٣.

ويجاب عليه : بان القرض الذي جرّ منفعة لا يُمنع منه على وجه الإطلاق، وذلك لان المنفعة في القرض لا تخلو عن ثلاث حالات :

الحالة الأولى: أن تكون المنفعة متمحضة للمقرض فقط فهي محرمة.

الحالة الثانية : أن تكون المنفعة متمحضة للمقرض فقط فهي جائزة.

الحالة الثالثة: أن تكون المنفعة مشتركة بين المقرض والمقرض.

وهذه الأخيرة، لها ثلاث صور:

أ- الصورة الأولى : أن تكون المنفعة للمقرض أقوى من المنفعة للمقرض، فهي محرمة.

ب- الصورة الثانية : أن تكون المنفعة للمقرض أقوى من المنفعة للمقرض، فهي جائزة.

ت- الصورة الثالثة : أن تكون المنفعة للمقرض وللمقرض متساوية بلا ضرر، فهي جائزة.

فان كان الجمع بين القرض والبيع ينتفع به المقرض فقط، كما لو كان عقد البيع مقصودا للمقرض، ولم يُتَّهَمَا في الجمع بين السلف والبيع على التحايل على الربا، فيكون هذا الجمع جائزا، وكذلك اذا كان النفع بينهما، وكانت منفعة المقرض أقوى من منفعة المقرض؛ لان ذلك لا يدخل في القرض الذي جرّ منفعة<sup>(١)</sup>.

### الترجيح :

بعد عرض أدلة القائلين بعدم جواز اشتراط القرض في عقد البيع مطلقا، ومناقشتها تبين رجحان القول الثاني، القائل: بجوز اشتراط القرض في عقد البيع؛ وذلك بشرط ألا يؤدي اجتماعهما إلى ربا، أو يكون حيلة على الربا؛ وذلك لأن الأدلة التي علل بها المانعون من اشتراط القرض في عقد البيع أمّا أنها أدلة غير مُسلم بها، أو ليست على إطلاقها، فكلّام من نفى الخلاف في هذه المسألة ليس على إطلاقه والله اعلم -

### المطلب الثاني

#### حكم بيع حلي الذهب والفضة بشرط الاقتراض

بناء على ما سبق في المطلب الأول تبين أن التكييف الفقهي لهذه المسألة إنما هو اجتماع قرض مع عقد البيع<sup>(٢)</sup>، والأصل أن الصائغ - في هذه المسألة - لا يقرض المال إلا بشرط أن يقترب معه عقد البيع، لفظا أو حكما، فالشرط المعروف عرفا، حكمه كالمشروط شرطا استنادا إلى القاعدة الفقهية : (المعروف عرفا كالمشروط شرطا)<sup>(٣)</sup> وقد ترجح في هذا المطلب أن اجتماع القرض مع البيع جائز بشرط ألا يؤدي اجتماعهما إلى ربا، أو يكون حيلة على الربا، وذريعة الربا في هذه المسألة يُمكن تصورها في أن يرفع الصائغ سعر الحلي، من أجل القرض، فتكون الزيادة حينئذٍ لا يقابلها

(١) ينظر: شرح مختصر خليل: ٢٣١/٥، عقد الجواهر الثمينة: ٢/٧٥٨، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج: ٤٧/٥، المغني لابن قدامة : ٤/٢٤١.

(٢) ينظر: مواهب الجليل: ١٤٦/٦، الحاوي الكبير: ٧٨٣/٥.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم: ٨٤، مجلة الأحكام العدلية : ٢١.

شيء سوى مبلغ القرض، وهذا هو الربا، فاذا خلا هذا التعامل عن شبهة الربا فهو حلال. ويكون الترخيص الفقهي لهذه المسألة هو الجواز.

### المبحث الثالث

#### المخرج الثاني من بيع حلي الذهب والفضة بالدين

##### تمهيد

بعد أن تناولت في المبحث السابق المخرج الأول من الوقوع في التعامل الربوي، وذلك في مسألة بيع حلي الذهب والفضة بالدين.

سأتناول في هذا المبحث: **المخرج الثاني من هذه المسألة وصورتها** : أن يتعامل شخص مع صائغ، فيأخذ منه حلي الذهب والفضة قرضاً، ثم يقوم المستقرض بردها له أقساطاً من غير جنسها بل من جنس الأثمان الأخرى كالدينار العراقي، أو الدولار الأمريكي، أو غيرهما من العملات، فهذا المخرج الثاني من هذه المسألة إنما هو عقد قرض؛ لذلك سأبحث حكم هذه المسألة من خلال هذين **المطلبين** :

**المطلب الأول**: شرط القرض الحسن.

**المطلب الثاني** : اقتراض حلي الذهب والفضة ورده بغير جنسه.

##### المطلب الأول

##### شرط القرض الحسن

من أجل أن يكون القرض جائزاً وحسناً يثاب عليه صاحبه، اشترط الفقهاء لصحته شرطين وهما:

١. **ألا يجز القرض نفعاً للمقرض** : فلا يجوز أخذ مقابل عن مبلغ القرض أو مدته باسم العمولة، أو الرسم، أو الفائدة، أو غير ذلك؛ لأنه من الربا المحرم الذي دلّ الكتاب والسنة والإجماع على تحريمه، وقد تقدم ذكر هذه المسألة بأدلتها في المطلب الثالث من المبحث الأول .

٢. **ألا يجتمع مع القرض عقد آخر من عقود المعاوضات** : فلا يجوز أن يجتمع مع عقد القرض عقد آخر، كالبيع أو غيره من عقود المعاوضات، وذلك إذا اشتمل هذا العقد على الربا أو شبهة الربا - كما مر تفصيله وبيانه في المطلب الأول من المبحث الثاني - وقد جاء النهي عن اجتماع السلف والبيع بقوله ﷺ : (لَا يَجِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ)<sup>(١)</sup>، جاء في الفروق : (ويأجماع الأمة على جواز البيع والسلف مفترقين وتحريمهما مجتمعين لذريعة الربا)<sup>(٢)</sup>، قال ابن القيم -

(١) مسند الإمام أحمد: رقم الحديث: (٦٦٧١) : ١٧٨/٢، سنن الترمذي: باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، رقم الحديث:

(١٢٧٩): ١٤١/ ٥، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) الفروق للقرافي: ٣/ ٢٦٦.

رحمه الله -: (أن النبي ﷺ نهى أن يجمع الرجل بين سلف وبيع، وهو حديث صحيح، ومعلوم أنه لو أفرد أحدهما عن الآخر صح، وإنما ذاك لأن اقتران أحدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه ألفا ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخرى؛ فيكون قد أعطاه ألفا و سلعة بثمان مائة؛ ليأخذ منه ألفين، وهذا هو معنى الربا<sup>(١)</sup>).

## المطلب الثاني

### اقتراض حلي الذهب والفضة ورده بغير جنسه<sup>(٢)</sup>

أجمع الفقهاء على أن للمقرض أن يستوفي مثل ما اقترض قدرًا وصفة<sup>(٣)</sup>، ولكن وقع اختلاف بين الفقهاء في حكم من أقرض حلي الذهب أو الفضة هل له أن يستوفي عنها من غير جنسها بالأوراق النقدية كالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي أو غيرها من العملات الأخرى وذلك على قولين :

**القول الأول :** ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(٦)</sup> والحنابلة<sup>(٧)</sup> إلى جواز أن يستوفي المقرض خلاف جنس ما اقترض فمن اقترض الدينار فإنه يجوز أن يأخذ مكانها الدراهم والعكس صحيح.

وتأخذ الأوراق النقدية حكم النقدين فمن استقرض الذهب جاز له أن يردها بالدينار العراقي أو غيره من العملات بشرط أن تكون بسعر يوم الوفاء.

**القول الثاني :** ذهب داود الظاهري، واختار هذا المذهب ابن حزم الظاهري<sup>(٨)</sup>، إلى أن المقرض ليس له أن يستوفي إلا مثل ما اقترض، فليس له اقتضاء الدينار من الدراهم، ولا الدراهم من الدينار، ويقاس عليهما الأوراق النقدية .

### الأدلة والمناقشة والترجيح :

**استدل أصحاب القول الأول بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كُنْتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ، أبيعُ بالدينارِ - وَأخذُ الدرَاهِمَ، وأبيعُ بالدرَاهِمِ وَأخذُ الدينارِ - وَرَبَّمَا قال: أَقبِضُ - فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله رُوَيْدَكَ أَسْأَلُكَ، إِنِّي أبيعُ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ، فَأبيعُ**

(١) إعلام الموقعين: ١٤١/٣.

(٢) إذا بيع الجنس بالجنس كفضة بفضة، أو ذهب بذهب، فلا يجوز إلا مثلاً بمثل وزناً، وإن اختلفا في الجودة والصياغة بأن يكون أحدهما أجود من الآخر أو أحسن صياغة. ينظر: فتح القدير: ٥/ ٣٦٩، بدائع الصنائع: ٢١٦ / رد المحتار على الدر المختار: ٤/ ٢٤٥، مغني المحتاج: ٣/ ٢٥، حاشية الدسوقي: ٢/٣.

(٣) ينظر: حاشية رد المختار: ٥/ ١٦١، بدائع الصنائع: ٧/ ٣٩٦، مواهب الجليل: ٤/ ٥٤٥، حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٢٢، مغني المحتاج: ٣/ ٣٣، كشف القناع: ٣/ ٣١٣.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٧/ ٣٩٥.

(٥) ينظر: المعيار المعرب: ٥/ ٨٢.

(٦) ينظر: الأم: ٣/ ٣٣.

(٧) ينظر: الإتناف للمرداوي: ٥/ ١٢٩.

(٨) ينظر: المحلى: ٧/ ٤٥٣ - ٤٥٤.

بِالدَّنَانِيرِ وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ، وَأَخَذُ الدَّنَانِيرَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسِعْرِ يَوْمِكَ، مَا لَمْ تَقْتَرِفَا وَبَيَّنَّكُمَا شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** دل الحديث على جواز أن يستوفي الدائن خلاف جنس ما أقرض، فمن أقرض الدنانير فانه يجوز أن يأخذ مكانها الدراهم والعكس صحيح، وتأخذ الأوراق النقدية حكم النقدين فمن أقرض الذهب جاز له أن يردها بمثلها أو بالدينار العراقي أو غيره من العملات، ولكن يشترط لصحة هذه المعاملة أن يقبض الدائن العوض قبل التفرق من المجلس<sup>(٢)</sup>.

#### واستدل أصحاب القول الثاني :

١. بحديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ))<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** قالوا أن قوله ﷺ ((وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ)) يدل على انه لا يجوز أن يأخذ الدنانير من الدراهم، والدراهم من الدنانير، لأن الغائب منها ما في الذمة يعد من الدين، والناجز هو ما يأخذه<sup>(٤)</sup>.

**ويجاب عن هذا الاستدلال:** أن قوله ﷺ ((وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ)) يحمل على الصرف الذي يقبض طرفه، ويؤجل الآخر ويبقى ديناً في الذمة، فهذا ممنوعٌ شرعاً، لا على الدين الذي يكون في الذمة، ويتصارف المتعاقدان بالحال ويفترقان وليس بينهما دين<sup>(٥)</sup>.

٢. واحتجوا كذلك بما روي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ، أَنَّهُ قَالَ: ((أَقْبَلْتُ أَقُولُ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ، فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرِنَا ذَهَبَكَ، ثُمَّ انْتَبَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِكَ وَرِقِّكَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ، لِنُعْطِيَهُ وَرِقَّهُ أَوْ لِنُرْدِنَ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) سنن أبي داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق: ٢٥٠/٣، رقم الحديث: (٣٣٥٤)، سنن النسائي: كتاب البيوع، باب أخذ الورق من الذهب: ٣٤/٤، رقم: (٦١٨١)، المستدرک على الصحيحين: كتاب البيوع، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم، و وافقه الذهبي: ٥٠/٢، رقم الحديث: (٢٢٨٥)، وصححه الإمام الشافعي - رحمه الله - : تلخيص الحبير: كتاب البيوع: ٢٥/٣.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٣٩٥/٧، المعيار المعرب: ٨٢/٥، الأم: ٣٣/٣، الحاوي الكبير: ٤٤٠/٦، المغني لابن قدامة: ١٢٢/٤، الإنصاف للمرداوي: ١٢٩/٥.

(٣) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة: ٧٦١/٢، رقم الحديث: (٢٠٦٦)، صحيح مسلم: كتاب البيوع، باب الرِّبَا: ٣/١٢٠٨، رقم الحديث: (١٥٨٤).

(٤) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٠/١٦، المحلى: ٤٥٢/٧.

(٥) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٠/١٦، الحاوي الكبير: ٤٤٠/٦، المغني لابن قدامة: ١٢٢/٤، الإنصاف للمرداوي: ١٢٩/٥.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ"<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : قالوا أن قوله ﷺ : ((هَاءَ وَهَاءَ)) أي يدا بيد فما كان على خلاف ذلك فهو ربا<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عن هذا الاستدلال : إن قول الرسول ﷺ : ((هَاءَ وَهَاءَ)) و((بيداً بيد)) إنما ذلك في الصرف الحال، الذي يشترط فيه التقابض باتفاق الفقهاء كما مر، أما إذا كان أحد العوضين قرضاً أو ديناً مؤجلاً فإن تنازل المدين عن الأجل يجعل ذلك العوض في حكم الحال، فلا يجوز الافتراق وبينهما دين من ذلك الصرف<sup>(٣)</sup>.

**الترجيح :** والذي يظهر أن الراجح في هذه المسألة القول الأول، القائل: بجواز اقتضاء الدنانير من الدراهم، والدراهم من الدنانير؛ وذلك لحديث ابن عمر رض الله عنهما، ويقاس عليها كما مرّ الأوراق النقدية.

وبهذا يظهر جواز المخرج الثاني وهو إجراء عقد القرض للتخلص من بيع حلي الذهب والفضة بالدين.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل البركات، وصلى الله على أفضل المخلوقات سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً كبيراً.  
وبعد، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها :

١. البيع في الاصطلاح : عقد معاوضة مائيّة، تفيد ملك عين أو منفعة على التأبيد، لا على وجه القربى.

٢. وقد دلّ على جواز البيع ومشروعية الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

٣. الدين في الاصطلاح : هو لزوم حقّ في الدّمّة .

٤. وقد دلّ على جواز الدين ومشروعية الكتاب والسنة والإجماع.

٥. اجمع الفقهاء على حرمة بيع الذهب والفضة بالدين حال كونه (سبيكة) (تبراً) أو نقداً).

٦. اختلف الفقهاء في حكم بيع الذهب والفضة بالدين حال كونه (حلياً)، على قولين :

**القول الأول :** ذهب جمهور الفقهاء إلى حرمة بيع الذهب والفضة بالدين مطلقاً من غير تفریق بين كون الذهب حلياً أو مضرورياً أو سبيكة (تبراً)

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير، ٧٤/٣، رقم الحديث: (٢١٧٤) صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب الصّرفِ وبيعِ الذهبِ بالورقِ نقداً: ٣/ ١٢٠٩، رقم الحديث: (١٥٨٦).

(٢) ينظر: المحلى: ٤٥٣/٧ - ٤٥٤.

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٠/١٦، المغني لابن قدامة: ١٧٢/٤، الإنصاف للمرداوي: ١٢٩/٥

**القول الثاني:** ذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - إلي التفريق بين كون الذهب والفضة حلياً أو غير ذلك، فذهبا إلى جواز بيع حلي الذهب والفضة حالاً، ومؤجلاً، وحرمة بيعهما اذا كانا غير حلي.

٧. **الراجح في مسألة بيع حلي الذهب والفضة بالدين :** هو قول جمهور الفقهاء القائل: باشتراط التقابض في بيع الذهب والفضة من غير تفريق بين كون الذهب والفضة مضروباً أو حلياً أو سبيكة.

٨. **المخرج الأول من بيع حلي الذهب والفضة بالدين :** هو أن يتعاقد المتبايعان على شراء الحلي نقداً، ولكن المشتري يستقرض ثمن الحلي من البائع فيستقرض جميع الثمن أو بعضه ، ثم يقبض المشتري المال، و بعد ذلك يدفعه للبائع ثمناً للحلي، وبهذه الصورة يكون المشتري قد دفع ثمن الحلي نقداً.

٩. **المخرج الثاني من بيع حلي الذهب والفضة بالدين :** هو أن يتعامل شخص مع صائغ، فيأخذ منه حلي الذهب والفضة قرضاً، ثم يقوم المستقرض بردها له أقساطاً من غير جنسها بل من جنس الأثمان الأخرى كالدينار العراقي، أو الدولار الأمريكي، أو غيرهما من العملات الأخرى.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإجماع لابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار القاسم للنشر/ الرياض، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- أحكام القرآن : لأبي بكر بن علي الجصاص ، دار الفكر - بيروت.
- الاختيارات الفقهية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (ت ٧٢٨ هـ)، مكتبة الرياض الحديثة.
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان : لزين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/١ ، (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).
- إكمال المعلم بفوائد مسلم : أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (ت: ٥٤٤ هـ)
- الأم: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : أبو الحسن علاء الدين بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- أنوار البروق في أنواع الفروق : لشهاب الدين أبي العباس احمد بن إدريس المشهور بالقزافي (ت ٦٨٤ هـ) ، عالم الكتب - بيروت.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية / المدينة المنورة، ط: الأولى ، ١٤١٣ - ١٩٩٢ .
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) تحقيق : الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق : لعثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي.
- التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي الناشر، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ. تحقيق : الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- تفسير ابن كثير: لإسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي (٧٧٤ هـ) ، تحقيق : محمود حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/١ ، (١٤١٩ هـ) .

- تفسير البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ، (١٤٢٠هـ) .
- تفسير الخازن : المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل : لعلاء الدين علي ابن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٤١هـ) ، تحقيق : محمد علي شاهين ، دار الفكر - بيروت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- التفسير الواضح : محمد محمود الحجازي، دار الجيل الجديد - بيروت، ط: العاشرة - ١٤١٣هـ.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : لشهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، مؤسسة قرطبة.
- تهذيب السنن : محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي، دار المعارف، ط: الأولى (٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ).
- الجامع الصغير: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- الجامع في أصول الريا - د. رفيق يونس المصري ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- الجامع لأحكام القرآن: لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم طفيش ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط/٢ ، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- جلاء العينين: نعمان بن محمود بن عبد الله، الألويسي (ت: ١٣١٧هـ)، مطبعة المدني، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : شمس الدين محمد بن احمد بن عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : شمس الدين محمد بن احمد بن عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: شمس الدين محمد بن احمد بن عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ، دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت ،: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- حاشية رد المحتار على الدر المختار : محمد أمين بن عمر المشهور بابن عابدين، (ت ١٢٥٢هـ) ، دار الكتب العلمية.
- حاشيتا قليوبي وعميرة : أحمد سلامة قليوبي وأحمد البرلسي عميرة ، دار الفكر - بيروت

- الحاوي الكبير للماوردي: ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/١ ، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج: عبد الحميد الشرواني، الناشر دار الفكر.
- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام : علي حيدر (ت : ١٣٥٣ هـ) تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل، ط: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دمشق - ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، ١٩٩٤ م.
- روضة الطالبين : لمحي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي : محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ) تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت .
- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وفؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض ، شركة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ، ط/٢ ، (١٩٧٥ م).
- شرح مختصر خليل: محمد بن عبد الله الخرخشي (ت ١١٠١ هـ) دار الفكر - بيروت .
- شرح منتهى الإرادات : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) ، عالم الكتب.
- صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير - بيروت ، ط/٣ ، (١٩٨٧ م).
- صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، (د ط ، د ت).
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم السعدي المالكي (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- العمولات المصرفية: د. عبد الكريم بن محمد بن أحمد، دار كنوز أشبيليا ، ط: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود : لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ، ط/٢ ، (١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م).
- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر :أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الحموي الحنفي، تحقيق شرح مولانا السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية، (١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ).

- فتح الباري شرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، ترقيم الأحاديث : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة - بيروت (١٣٧٩هـ).
- فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ) دار الفكر.
- الفروع : لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ) ، عالم الكتب.
- فقه البيع والإستيثاق : للدكتور علي أحمد السالوس ، مؤسسة الريان ، ط/٤ ، (٢٠٠٦م).
- الفواكه الدواني: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي،(ت: ١١٢٥) ، دار الفكر،(١٤١٥هـ).
- القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/١ ، (١٣٦٨هـ - ١٩٨٦م).
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة فيما بين ٨-١٦ من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٢هـ حول (العملة الورقية)،
- الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي(ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمي، ١٤٠٧هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع : لمنصور بن يونس بن أدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ت ٧١١ هـ ط . دار صادر - بيروت، ط الأولى.
- المبسوط : لأحمد بن احمد بن أبي سهيل السرخسي (ت ٤٨٣هـ) ، دار المعرفة - بيروت، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- مجلة الأحكام العدلية : لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق: نجيب هوايني ،دار نور محمد، كارخانه تجارة كتب.
- مجلة مؤتمر البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة في محرم وصفر سنة ١٣٨٥هـ.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : لعبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان شيخ زاده ، دار إحياء التراث العربي.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : لعبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان شيخ زاده ، دار إحياء التراث العربي.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، تحقيق: حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي - القاهرة ، ط/٢ ، (١٩٩٤م).
- مجموع الفتاوى : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني،(ت: ٧٢٨هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،(١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

- المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، المطبعة المنيرية.
- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- مختصر تفسير ابن كثير: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان، ط: السابعة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.
- مراتب الإجماع: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت٤٥٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- المستدرک على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) ، ومعه تعليقات الذهبي في التلخيص ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/١ ، (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).
- المستصفى في علم الأصول : لأبي حامد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/١ ، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، إشراف : عبد الله ابن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/١ ، (٢٠٠١ م).
- مسند البزار : لأبي بكر أحمد بن عمر بن عبد الله الخالف بن خالد بن عبيد الله العنكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، ط/١ ، (٢٠٠٩ م).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، الكتابة العلمية.
- المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم - الموصل ، ط/٢ ، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م).
- معجم اللغة العربية المعاصرة : للدكتور أحمد مختار عبد الحميد وآخرون ، عالم الكتب - بيروت ، ط/١ ، (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقيا والأندلس والمغرب : لأبي العباس أحمد بن يحيى الوشرسي ، طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب .
- المغرب في ترتيب المعرب : لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد علي المطرزي (ت٦١٦هـ) ، دار الكتاب العربي .

- المغني : لموفق الدين عبد الله بن احمد الشهير بابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي .
- مغني المحتاج: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق : محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد وآخرون ، دار ابن كثير،
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل : لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب ، دار الفكر.
- النهاية في غريب الحديث والأثر : لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية - بيروت ، (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار : لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ، دار الجيل - بيروت ، ط/١ ، (١٩٧٣ م) .

### Sources and references

- The Holy Quran.
- The consensus of Ibn Abd al-Barr: Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Abdul-Barr, Dar al-Qasim Publishing / Riyadh, ١٤١٥ e-١٩٩٥.
- The provisions of the Koran: Abu Bakr bin Ali Jassas, Dar al-Fikr - Beirut.
- The jurisprudential choices: Ahmed Abdul Halim bin Taymiyah Al-Harani Abu Abbas, (d. ٧٢٨ e), the library of modern Riyadh.
- The analogies and isotopes on the doctrine of Abu Haneefah al-Nu'man: for Zayn al-'Abdeen ibn Ibrahim Ibn Najim, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, (١٤٠٠ AH-١٩٨٠.)
- To inform the signatories of the Lord of the Worlds: Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub ibn Qayyim al-Jawziyyah, (v. ٧٥١), investigation: Muhammad Abd al-Salam Ibrahim, Dar al-Kut al-Salloumi-Beirut, I / ١, (١٤١١ e-١٩٩١.)
- Completing the teacher with the benefits of a Muslim: Abu al-Fadl Ayyadh ibn Musa ibn Ayyadh al-Hussebi (d. ٥٤٤)
- Mother: Abu Abdullah Muhammad bin Idris Al-Shafei (٢٠٤: e), Dar Al-Maarefa - Beirut.
- Fairness in the knowledge of the most likely of the dispute: Abul Hassan Alaa Al-Din bin Sulaiman Al-Mardawi (T ٨٨٥ e), Revival House of Arab Heritage - Beirut.
- Anwar Al Barouq in the types of differences: for Shahabuddin Abi Abbas Ahmad ibn Idris famous in the Koran (T ٦٨٤ e), the world of books - Beirut.

•In order to find the benefits of the marshes of Harith: Harith bin Abi Osama / Hafiz Nour al-Din al-Haythami, investigation: d. Hussein Ahmed Saleh Al-Bakri, Service Center for the year and the Prophet's biography / Medina, I. First, ١٤١٣ - ١٩٩٢.

Al-Maram: Evidence of Judgments: Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Askalani (٨٥٢ e) Investigation: Dr. Maher Yassin Al-Fahal, Dar Al-Qabas Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

•Explanation of facts Explanation treasure minutes: Othman bin Ali Zaili (d. ٧٤٣ e), the Islamic Book House.

•Editing and Enlightenment: Mohamed Eltaher Ben Mohamed Ben Mohamed Eltaher Ben Ashour Tunisian Publisher, Tunisian Publishing House - Tunis, ١٩٨٤ H. Investigate: Dr. Yahya Ismail, Dar Al Wafaa for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, I: ١٤١٩H - ١٩٩٨.

•Tafseer Ibn Katheer: Ishmael ibn Umar Ibn Katheer al-Qurashi (٧٧٤ AH), investigation: Mahmoud Hussein Shams al-Din, Dar al-Kuttab al-Sallami Beirut, I / ١, (١٤١٩ e.)

•Explanation of the Ocean Sea: Abu Hayyan Mohammed bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Andalusian (v. ٧٤٥ e), investigation: Sidqi Mohammed Jamil, Dar al-Fikr - Beirut, (١٤٢٠ e.)

Tafseer al-Khazen: The title of the chapter of interpretation in the meanings of the download: Alaa al-Din Ali Ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Baghdadi famous Khazen (d. ٧٤١ e), investigation: Muhammad Ali Shaheen, Dar al-Fikr - Beirut (١٣٩٩ - ١٩٧٩.)

•The clear explanation: Mohamed Mahmoud Al-Hijazi, Dar Al-Jaleel Al-Jadid - Beirut, I: Tenth - ١٤١٣ e.

•Summarizing al-Habeer in the graduation of the hadiths of al-Rafi'i al-Kabeer: Shaykh al-Din Ahmad ibn Ali, known as ibn Hajar al-Askalani (٨٥٢ e), Cordoba Foundation.

•Tahaib al-Sunan: Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub Ibn Qayyim al-Jawziyya, investigation: Isma'il ibn Ghazi, Dar al-Ma'arif, I. First (٧٠٠٧ AD ١٤٢٨.)

•The Little Mosque: Jalal al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti, (٩١١ e), Dar al-Fikr, (١٤١١ e)-١٩٩٠.(

•The mosque in the origins of riba - d. Rafik Younis al-Masri, Dar Al-Qalam, Damascus, ٢, ١٤٢٢ AH / ٢٠٠١.

•The Mosque of the provisions of the Koran: Mohammed bin Ahmed bin Abi Bakr al-Qurtubi (٦٧١ e) Investigation: Ahmed al-Bardouni, and Ibrahim Tufish, the Egyptian Book House - Cairo, I / ٢, (١٣٨٤ - ١٩٦٤.)

•The evacuation of the eyes: Numan bin Mahmoud bin Abdullah, Alusi (١٣١٧ e), civil printing, ١٤٠١ - ١٩٨١.

•Dessouki's footnote on the great commentary: Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Arfa al-Dasouki (d. ١٢٣٠ AH), the Arabic books revival house.

- Dessouki's footnote on the great commentary: Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Arfa al-Dasouki (d. ١٢٣٠ AH), the Arabic books revival house.
- Dessouki's footnote on the great commentary: Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Arfa al-Dasouki (d. ١٢٣٠ AH), the Arabic books revival house.
- Al-Adawi's footnote to explain the adequacy of the student: Abul Hassan, Ali bin Ahmed bin Makram al-Saidi al-Adawi (v. ١١٨٩), investigation: Yusuf Sheikh Mohammed al-Bekaie, Dar al-Fikr - Beirut, ١٩٩٤.
- Commentary on the response of the mukhtar on the chosen dirham: Muhammad Amin bin Omar famous Ibn Abidin, (١٢٥٢ e), the House of Scientific books.
- Hasheta Qalioubi and Amira: Ahmed Salama Qalioubi and Ahmad Albrolsi Amira, Dar Al-Fikr - Beirut
- The Great Container of Al-Mawardi: Scientific Publishing House, Beirut, I / ١, (١٩٩٤).
- Hawashi Al-Sharwani on the masterpiece of the needy in explaining the curriculum: Abdul Hamid Al-Sharwani, publisher Dar Al-Fikr.
- Rulers in explaining the Journal of Judgments: Ali Haider (d. ١٣٥٣ e) Arabization: Fahmi Husseini, Dar generation, I. First, ١٤١١ e - ١٩٩١, Damascus - I: ١٤١٧ - ١٩٩٦.
- Ammunition: Shahab al-Din Ahmad bin Idris al-Qarafi, investigation: Mohamed Hajji, Dar al-Gharab, ١٩٩٤.
- Talabeen kindergarten: Lamhi al-Din al-Nawawi (d. ٦٧٦ AH), investigation: Adel Ahmed Abdul-Muqem, Ali Mohamed Moawad, Dar al-Kuttab Al-Alami - Beirut.
- Zaher in the strange words of Shafei: Mohammed bin Ahmed bin Azhari Al-Harawi, Abu Mansour (deceased: ٣٧٠ e) investigation: Massad Abdul Hamid Al-Saadani, Dar Talai.
- Sunan Abi Dawood: Abu Dawood Sulaiman Sulaiman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq al-Azadi al-Sijistani (v. ٢٧٥ AH), investigation: Mohamed Mohiuddin Abdelhamid, Modern Library - Beirut.
- Sunan al-Tirmidhi: Abu Issa Mohammed bin Isa bin Surah al-Tirmidhi (d. ٢٧٩ e), investigation: Ahmed Mohammed Shaker, Fouad Abdel Baqi, Ibrahim Atwa Awad, Mustafa Al-Babi Halabi - Cairo, I / ٢, (١٩٧٥).
- Brief explanation Khalil: Mohammed bin Abdullah al-Kharashi (١١٠١ e) Dar al-Fikr - Beirut.
- Explanation of the most wanted: Mansour bin Younis bin Idris al-Bahouti (١٠٥١ e), the world of books.
- Saheeh al-Bukhari: Muhammad ibn Isma'il al-Bukhaari (٢٥٦ H.), investigation: Mustafa Dib al-Baja, Dar Ibn Katheer - Beirut, I / ٣, (١٩٨٧).
- Saheeh Muslim: Muslim Ibn al-Hajjaj al-Nisabouri (٢٦١ AH), investigation: Mohamed Fouad Abdel Baqi, Dar Arab heritage revival - Beirut, (d, d, d).

- Holding precious jewels in the doctrine of the world of the city: Abu Muhammad Jalal al-Din Abdullah bin Najm al-Saadi al-Maliki (T. ٦١٦), investigation: a. Dr.. Hamid bin Mohammed Lahmer, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon, I. First, ١٤٢٣ AH - ٢٠٠٣ AD.
- Banking commissions: Dr. Abdul Karim bin Mohammed bin Ahmed, House of treasures Achbilia, I: ١٤٣٠ AH ٢٠٠٩.
- Awn al-Ma'abood, explanation of Sunan Abi Dawood: Abu Tayyib Muhammad Shams al-Haq al-Azim Abadi, investigation: Abdul Rahman Mohammed Osman, Salafist Library - Medina, I / ٢, (١٣٨٨ - ١٩٦٨).
- The twinkling of the eyes of the visionaries. Explanation of the book of Asbahs and isotopes: Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad al-Hamawi al-Hanafi, the realization of the explanation of Maulana Sayyid Ahmad bin Muhammad al-Hanafi al-Hamawi, Dar al-Kuttab al-Ulami, (١٤٠٥ H-١٩٨٥).
- Fath al-Bari Sharh saheeh al-Bukhaari: Ahmad ibn Ali ibn Hajar al-Askalani (v. ٨٥٢ AH), narration of the hadiths: Muhammad Fu'ad 'Abd al-Baqi, Dar al-Maarifah, Beirut (١٣٧٩ AH).
- Fatih al-Qadir: Kamal al-Din Muhammad ibn Abd al-Wahid, known as Ibn al-Hammam (٨٦١), Dar al-Fikr.
- Branches: Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Muflih al-Maqdisi (٧٦٣ e), the world of books.
- Jurisprudence of Selling and Accreditation: Dr. Ali Ahmed Al-Salous, Al-Rayyan Foundation, I / ٤, (٢٠٠٦).
- Fruits Aldwani: Ahmed bin Ghneim bin Salem Al-Nafrawi al-Maliki, (T: ١١٢٥), Dar al-Fikr, (١٤١٥ e).
- The Surrounding Dictionary: Majd al-Din Muhammad ibn Yaqub al-Fayrouz Abadi (٨١٧ AH), The Foundation of the Message - Beirut, I / ١, (١٣٦٨ - ١٩٨٦).
- The decision of the Islamic Fiqh Academy held in Mecca between ٨-١٦ of the month of Rabee II in ١٤٠٢ AH on (paper currency).
- Suffice in the jurisprudence of the people of the city: Abu Omar bin Yusuf bin Abdullah bin Abdul Bar al-Qurtubi (d. ٤٦٣ e) House of Scientific Books, ١٤٠٧ e.
- Mask of mask on the board of persuasion: Mansoor bin Younis bin Idris Bahouti (١٠٥١ e), the House of Scientific Books - Beirut.
- The tongue of the Arabs: Mohammed bin Makram bin Perspective of the African-Egyptian ٧١١ e. Dar Sader - Beirut, I.
- Al-Mabsout: Ahmed bin Ahmed bin Abi Suhail al-Sarkhasi (٤٨٣ AH), Dar al-Maarifah - Beirut, (١٤١٤ AH ١٩٩٣).
- Journal of justice sentences: a committee composed of several scholars and jurists in the Ottoman Caliphate, investigation: Naguib Hawawini, Dar Noor Mohammed, Carkhaneh books.
- Journal of Islamic Research Conference held in Cairo in Muharram and Safar in ١٣٨٥ AH.

- River complex to explain the forum of the land: to Abdul Rahman bin Sheikh Mohammed bin Suleiman Sheikh Zadeh, Dar revival of Arab heritage.
- River complex to explain the forum of the land: to Abdul Rahman bin Sheikh Mohammed bin Suleiman Sheikh Zadeh, Dar revival of Arab heritage.
- Al-Zu'ayyim and Al-Masa'id Al-Alaweed: Ali Bin Abi Bakr Al-Haythami (٨٠٧ AH), investigation: Hossam Al-Din Al-Qudsi, Al-Qudsi Library, Cairo, I / ٢, (١٩٩٤).
- Total fatwas: Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Abdul-Halim bin Taymiyyah al-Harani, (v. ٧٢٨ e) Investigation: Abdul Rahman bin Mohammed bin Qasim, King Fahd Complex for printing the Holy Quran, (١٤١٦ AH / ١٩٩٥).
- Total explanation polite: to the father of Zakaria Mohiuddin Yahya bin Sharaf al-Nawawi (v. ٦٧٦ e), printing press.
- Local Antiquities: Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Said bin Hazm Andalusian Qurtubi virtual (p: ٤٥٦ e), Publisher: Dar al-Fikr - Beirut.
- A summary of the interpretation of Ibn Katheer: Muhammad Ali al-Sabouni, Dar al-Quran, Beirut - Lebanon, I: VII, ١٤٠٢ H - ١٩٨١.
- Consensus ranks: for Abu Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm Andalusian virtual (v. ٤٥٦ e), scientific books house - Beirut.
- Al-Mustaqraq on the correct: Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah al-Hakim al-Nisabouri (٤٠٥ AH), with the comments of al-Dahabi in the summary, by: Mustafa Abdel-Qader Atta, Dar al-Kuttab al-Sallami-Beirut, I / ١ (١٤١١) - ١٩٩٠.
- Hospitalist in the Fundamentals of Origin: Abu Hamed bin Mohammed bin Mohammed Al-Ghazali (٥٠٥ AH), investigation: Dr. Mohammed bin Sulaiman Al-Ashqar, Al-Resala Foundation, Beirut, I / ١, (١٤١٧H-١٩٩٧).
- Musnad Imam Ahmad bin Hanbal: Abdullah bin Ahmed bin Hanbal al-Shibani (٢٤١ e) Investigation: Shuaib Arnaout, and Adel Morshed, supervision: Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, Foundation letter - Beirut, I / ١, (٢٠٠١).
- Musnad al-Bazar: Abu Bakr Ahmad bin Omar bin Abdullah Al-Khalef bin Khalad bin Obaidullah Al-Atki known Balbaz (T ٢٩٢ e), investigation: Mahfouz Rahman Zainallah and others, Library of Science and Governance - Medina, I / ١, (٢٠٠٩).
- The light bulb in the strange explanation of the great: Ahmed bin Mohammed bin Ali al-Fayoumi (d ٧٧٠ e), scientific clerks.
- The Central Dictionary: Abu al-Qasim Sulaiman bin Ahmed bin Ayoub al-Tabarani, investigation: Hamdi bin Abdul Majid Salafi, Library of Science and Governance - Mosul, I / ٢, (١٤٠٤ H - ١٩٨٣).
- The Dictionary of Contemporary Arabic Language: Dr. Ahmed Mokhtar Abdel Hamid et al., The World of Books - Beirut, I / ١, (١٤٢٩ - ٢٠٠٨).
- Morocco in the order of Maarab: Abi al-Fath, Nasser bin Abd al-Sayyed Ali al-Matarzi (٦١٦ AH), Dar al-Kitab al-Arabi.

•Singer: Mufq al-Din Abdullah bin Ahmed famous Ibn Qudama (٦٢٠ e), the House of Revival of Arab heritage.

•Singer of the needy: Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Sharbini al-Khatib (٩٧٧ e), Dar al-Kitab al-Alami - Beirut.

•The understanding of what is formed from the summary of the book of Muslim: Abu Abbas Ahmed bin Omar bin Ibrahim al-Qurtubi (T ٦٥٦ e) Investigation: Mohi Eddin Dib Mesto - Ahmed Mohamed Sayed and others, Dar Ibn Katheer

•The talents of the Galilee in explaining the brief Khalil: Mohammed bin Mohammed bin Abdul Rahman Al-Hattab, Dar al-Fikr.

•The end in the strange talk and impact: to Abu Saadat Majd al-Din Mubarak bin Mohammed bin Mohammed bin Mohammed bin Abdul Karim bin Atheer (٦٠٦ e), investigation: Taher Ahmed Al-Zawi, Mahmoud Mohammed Al-Tanahi, scientific library - Beirut, (١٣٩٩ to ١٩٧٩).

•Nayl al-Awtar from the hadith of Sayyid al-Akhkhayr. Explanation of the selected news: Muhammad ibn Ali Ibn Muhammad al-Shawqani (d. ١٢٥٥ AH), Dar al-Jail - Beirut, I / ١, (١٩٧٣).